ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

"السيناريو الكارثي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية".. كيف يهز العدوان على إيران اقتصاد العالم؟

"سبوتنيك» تنقل عن خبراء اقتصاديين تحذيرهم من تداعيات خطيرة قد تطال الاقتصاد العالمي، عقب تجدد الهجمات الأميركية على إيران.

حذّر خبراء اقتصاديون من تداعيات خطيرة قد تطال الاقتصاد العالمي، عقب تجدّد الهجمات الأميركية على إيران، وما تردّد بشأن إغلاق الأخيرة

مضيق هرمز.

ويرى الخبراء أنّ أسعار الطاقة ستتأثّر بشكل فوري من جرّاء التوترات، ما يرفع منسوب المخاطر فيما يتعلّق بمستقبل الاستثمارات والمشاريع الكبرى، ولا سيما في ظلّ تعطّل عمليات تصدير النفط، بحسب ما ذكر تقرير لوكالة «سبوتنيك".

المخاطر الجيوسياسية وحالة «عدم اليقين"

وفي شأنٍ ذي صلة، أكد الخبير الاقتصادي السعودي، د. محمد بن دليم القحطاني، أنّ الأسواق العالمية تتجه في المدى القصير إلى إضافة ما يُعرف بـ «علاوة المخاطر الجيوسياسية»، ما سيدفع أسعار النفط والغاز إلى الارتفاع، حتى في حال عدم حدوث انقطاع فعلي للإمدادات.

وأوضح القحطاني، في تصريحات لـ «سبوتنيك»، أنّ استمرار الأزمة أو حدوث تعطيل طويل الأمد للملاحة قد يدفع الدول المستهلكة إلى تسريع خطط تنويع مصادر طاقتها، وزيادة الاستثمارات في خطوط الأنابيب البديلة، ورفع المخزونات الاستراتيجية، إلى جانب تسريع مشاريع الطاقة المتجدّدة والنووية.

وأضاف أنّ الاقتصاد العالمي لا يتأثّر فقط بالأحداث المباشرة، بل أيضاً بحالة «عدم اليقين»، مشيراً إلى أنّ أبرز التداعيات المتوقّعة تشمل زيادة تكاليف النقل والتأمين وعودة الضغوط التضخّمية، ما قد يؤدّي إلى تباطؤ التجارة الدولية وتراجع ثقة المستثمرين وتقلّبات حادّة في الأسواق المالية، فضلاً عن احتمال دفع البنوك المركزية لتأجيل قرارات خفض أسعار الفائدة.

ولفت إلى أنّ أيّ اضطراب في الممرات البحرية سينعكس على الاقتصاد الدولي بأكمله، خاصة أنّ اقتصادات مجموعة العشرين تنتج أكثر من ١٠٧ تريليونات دولار سنوياً.

الخليج(الفارسي) والقدرة على امتصاص الصدمات

وحول قدرة دول المنطقة على التعامل مع الأزمة، رأى القحطاني أنّ دول الخليج(الفارسي)، وفي مقدّمتها السعودية، أصبحت أكثر قدرة على امتصاص الصدمات مقارنة بالماضي، مدعومة بتصنيفات ائتمانية مرتفعة من وكالات عالمية مثل «فيتش» التي منحتها تصنيف "A+"، وهو ما يمنح السعودية والإمارات وقطر جدارة مالية لتمويل مشاريعها الكبرى طويلة الأمد غير الخاضعة للتقلّبات السوقية القصيرة.

وأشار القحطاني إلى أنّ برامج التنويع الاقتصادي والاحتياطيات المالية والقدرة المؤسسية تجعل تأثير الأزمة محدوداً إذا بقيت ضمن نطاقها الحالي، رغم احتمال ارتفاع بعض تكاليف التمويل أو تأثّر سلاسل الإمداد مؤقتاً.

وفي الوقت عينه، حذّر من «السيناريو الأسوأ» الذي يتمثّل في انتقال الأزمة إلى مرحلة التعطيل الواسع للتجارة والطاقة، ما قد يسفر عن ارتفاع حادّ ومفاجئ في الأسعار واضطراب كبير في سلاسل الإمداد العالمية.

"موجات ارتدادية» تضرب الاقتصاد العالمي

بدوره، حذّر الخبير الاقتصادي اللبناني، عماد عكوش، من أنّ أيّ خطوة باتجاه إغلاق مضيق هرمز لن تقتصر تأثيراتها على النطاق الإقليمي، بل ستحدث «موجات ارتدادية» تضرب مفاصل الاقتصاد العالمي بأكمله.

وأضاف، في تصريحات لـ «سبوتنيك»، أنّ أسعار النفط ستشتعل على المدى القصير بدافع الذعر والمضاربات، لتتجاوز عتبة ١٢٠ إلى ١٥٠ دولاراً للبرميل، في ظلّ غياب البدائل الفورية لنحو ١٤ إلى ٢٠ مليون برميل يومياً، وهي كميات يصعب تعويضها حتى عبر المخزونات الاستراتيجية للدول الكبرى.

وأضاف أنّ قطاع الغاز قد يواجه صدمة أكثر وطأة، تحديداً في أوروبا وآسيا، بسبب الاعتماد الكبير على الغاز القطري الذي يمرّ عبر مضيق هرمز، ما قد يؤدّي إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار وتعطّل الشحنات.

عن القاتل الصامت للنمو الاقتصادي

وأكد عكوش أنّ حالة «عدم اليقين» هي القاتل الصامت للنمو، محذّراً من دخول الاقتصاد العالمي شبح «الركود التضخّمي»، نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة وما يرافقها من زيادة في تكاليف النقل والإنتاج والسلع الغذائية.

ورأى أنّ الأزمة ستطال سلاسل الإمداد والغذاء مباشرةً، حيث يستورد الخليج (الفارسي)عبر المضيق أكثر من ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية.

كذلك، سيؤدّي الإغلاق إلى قفزة قياسية في تكاليف التأمين البحري، ما يعطّل حركة التجارة الدولية ويدفع الاستثمارات للذهاب نحو الملاذات الآمنة كالذهب والدولار.

أما فيما يخصّ المشاريع الكبرى في الخليج(الفارسي)، فقال الدكتور عكوش إنّ دول المنطقة التي تعتمد على عوائد الطاقة لتمويل خطط التحوّل الطموحة، مثل «رؤية السعودية ٢٠٣٠» ومشاريع الإمارات، ستتأثّر بشدّة، إذ على الرغم من الارتفاع الورقي لأسعار النفط، إلا أنّ العجز اللوجستي عن التصدير سيحرم هذه الدول من التدفّقات النقدية الفعلية.

"السيناريو الكارثي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية"

وتابع: «حال توسّعت الحرب لتتحوّل إلى مواجهة إقليمية شاملة تدمّر البنية التحتية النفطية، فإنّ العالم سيواجه السيناريو الكارثي الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية، حيث قد تقفز أسعار النفط إلى ٢٠٠ دولار للبرميل أو أكثر، ما سيؤدّي إلى انهيار اقتصادي شامل في المنطقة، وكساد عالمي حادّ يتبعه إفلاس قطاعات صناعية كاملة في أوروبا وآسيا لا تستطيع تحمّل فاتورة الطاقة المرتفعة".

تعليق حركة العبور عبر هرمز حتى إشعار آخر

وكانت هيئة إدارة مضيق هرمز التابعة لطهران قد أعلنت، أمس الأحد، تعليق حركة العبور عبر مضيق هرمز حتى إشعار آخر، مشيرة إلى أنّ القرار جاء على خلفيّة «التحرّكات غير القانونية الأخيرة للقوات العسكرية الأميركية في المنطقة".

وقالت الهيئة، في بيان لها، إنّ «المرور عبر المضيق غير ممكن حالياً»، مؤكّدة أنّ جميع طلبات العبور ستخضع للمراجعة فور استقرار الأوضاع، داعية شركات الشحن والمشغّلين البحريين إلى متابعة التحديثات والإعلانات الصادرة عنها عبر منصاتها الرسمية.

الميادين نت

مطار صنعاء بداية قد تنتهي في باب المندب

إذا جمعنا الوقائع المعلنة، فإن اليمن يقف أمام مفترق طرق حقيقي؛ لأن الغارات على مطار صنعاء ورد الحوثيين بقصف مطار أبها أنهيا عملياً مرحلة التهدئة التي استمرت منذ عام ٢٠٢٢، وأعادا احتمال الانزلاق إلى مواجهة واسعة بين صنعاء والرياض. لكن السؤال ليس ما إذا كانت الحرب ستتوسّع، بل إلى أين يمكن أن تصل، ومن يملك مصلحة فعلية في ذلك، ومن يتحمل دفع كلفة ذلك؟

الاحتمال الأول هو احتواء التصعيد والعودة إلى التهدئة، وهو الاحتمال الذي تبدو السعودية أكثر ميلاً إليه، لكن بشروط الماضي التي رفضتها صنعاء. فمنذ سنوات، انتقل هدف الرياض من السعي إلى حسم الحرب عسكرياً إلى البحث عن مخرج سياسي يضمن أمن حدودها ويخفف استنزافها المالي والعسكري. واليوم، وبينما تنخرط المملكة في مشاريع اقتصادية كبرى وتسعى إلى جذب الاستثمارات، فإن حرباً جديدة على حدودها الجنوبية لا تبدو خياراً منسجماً مع أولوياتها، حتى لو اضطرت إلى الرد على أي هجوم يستهدف أراضيها. وفي المقابل، تصر صنعاء على أن أي تهدئة لا تستقيم مع استمرار الحصار، وتعتبر أن فتح مطار صنعاء والموانئ ليس مطلباً تفاوضياً ثانوياً، بل جزءاً من تثبيت الوقائع التي فرضتها الحرب.

الاحتمال الثاني هو تصاعد المواجهة وانتقالها إلى البحر. فقيادة صنعاء ربطت أكثر من مرة رفع الحصار بإعادة تشغيل الموانئ على البحر الأحمر تجارياً، وفي المقابل قالت إن استمرار

الحصار يؤدي إلى توسيع دائرة الرد لتشمل الملاحة، وأعادت التلويح باستخدام باب المندب إذا استمرت الضغوط العسكرية. وتذهب تقديرات غربية إلى أن باب المندب قد يتحول إلى نقطة الضغط التالية إذا تعذر الوصول إلى تسوية، ولا سيما بعد أن أثبت أنصار الله سابقاً قدرتهم على تعطيل جزء مهم من حركة السفن في البحر الأحمر.

لكن السؤال هو: هل تملك السعودية مصلحة في هذا السيناريو؟ من الصعب القول بذلك؛ لأن إقفال باب المندب أو تعريض الملاحة فيه لمخاطر كبيرة لن يضر خصوم صنعاء وحدهم، بل سيصيب أيضاً حركة التجارة الإقليمية، ويؤثر في صادرات النفط السعودية التي تعتمد على موانئ البحر الأحمر أيضاً. لذلك تبدو مصلحة الرياض أقرب إلى احتواء الأزمة منها إلى توسيعها.

أما الولايات المتحدة، فالصورة عندها أكثر تعقيداً. فمن جهة، يمنح التصعيد واشنطن مبرراً لتعزيز وجودها العسكري في البحر الأحمر وحشد حلفائها تحت عنوان حماية الملاحة الدولية. لكن من جهة أخرى، فإن أي تعطيل واسع لباب المندب،- بعدما جرّبت واشنطن خيار المواجهة مع اليمن وفشلت، وفي ظل ما شهدته أسواق الطاقة من توترات في هرمز، فإن حدوث تطور بحجم إقفال باب المندب يهدد التجارة العالمية ويرفع أسعار الطاقة والنقل، وينعكس سلباً على الاقتصاد العالمي وعلى المصالح الأمريكية نفسها؛ فليس هذا موضوعاً يحتمل ترف التفكير، ولهذا فإن التصعيد قد يمنح واشنطن مكاسب عسكرية وسياسية قصيرة الأجل، لكنه يحمل في المقابل كلفة استراتيجية واقتصادية يصعب تجاهلها.

يبقى الاحتمال الرابع، وهو الأكثر حساسية، أن يُدفع ثمن منع التصعيد سياسياً. فإذا ثبت أن كلفة الحرب أكبر من كلفة التسوية، فقد تجد الرياض وواشنطن نفسيهما أمام خيار القبول عملياً برفع الحصار عن مطار صنعاء وموانئها، والتسليم بواقع سياسي جديد يمنح حكومة صنعاء اعترافاً فعلياً بوصفها السلطة المسيطرة على القسم الأكبر من اليمن. وقد لا يأتي ذلك في صورة اعتراف رسمي، لكنه قد يظهر عبر إجراءات عملية: كفتح المطار، وتسهيل الملاحة، واستئناف الحركة التجارية. وفي هذه الحالة تكون الحرب قد انتهت ليس بانتصار عسكري حاسم لأنصار الله، بل باعتراف تدريجي بميزان القوى الذي أفرزته سنوات الصراع، ولو مرّ ذلك بتعرجات بين التصعيد والتفاوض.

البناء

هل أسقط التصعيد الأميركي – الإيراني اتفاق الإطار؟

منير شحادة

لم يكن اتفاق الإطار بين لبنان و«إسرائيل» يومًا اتفاقًا منفصلًا عن المشهد الإقليمي، بل كان نتاجًا مباشرًا لموازين القوى التي فرضتها الولايات المتحدة بعد الحرب، عبر سعيها إلى إعادة رسم قواعد الاشتباك في المنطقة بما يضمن أمن «إسرائيل» ويمنع عودة الجبهة اللبنانية إلى الاشتعال. ولذلك، فإن أي تغير جوهري في العلاقة بين واشنطن وطهران لا ينعكس على الملف النووي الإيراني فحسب، بل يمتد تلقائيًا إلى لبنان.

واليوم، مع عودة التصعيد العسكري والسياسي بين الولايات المتحدة وإيران، يعود السؤال الأساسي إلى الواجهة: هل لا يزال اتفاق الإطار قادرًا على الاستمرار، أم أنه أصبح مجرد وثيقة فقدت البيئة السياسية التي أوجدتها؟

الإجابة لا تكمن في قراءة بنود الاتفاق وحدها، بل في فهم الظروف التي أنتجته. فالاتفاق لم يولد نتيجة توازن متكافئ بين لبنان و«إسرائيل»، بل جاء بعد حرب مدمرة عاشها لبنان في ظل ضغوط عسكرية وسياسية واقتصادية غير مسبوقة، وفي ظل انخراط أميركي مباشر في إدارة المفاوضات. ومن هنا، يُنظر إليه بوصفه اتفاقًا فرضته موازين القوة أكثر مما كان ثمرة تفاوض متكافئ، وبتواطؤ من الحكومة اللبنانية التي ضربت عرض الحائط برأي فريق سياسي وازن في لبنان.

ومن هذا المنطلق، فإن الاتفاق يمثل صيغة من صيغ الإذعان السياسي والأمني، لأن «إسرائيل» خرجت منه، بحسب قراءتهم، بضمانات أمنية واسعة. فبينما بقيت مسألة الانسحاب الكامل رهينة اعتبارات أمنية وتفسيرات قابلة للتبدل، حصلت «إسرائيل» على هامش واسع للتحرك العسكري تحت عناوين منع التهديدات أو الدفاع الاستباقي عن النفس، الأمر الذي جعل تطبيق الاتفاق مرتبطًا بالتقدير «الإسرائيلي» أكثر منه بآلية قانونية ملزمة للطرفين.

فإن أخطر ما أنتجه الاتفاق لم يكن النصوص وحدها، بل تكريس واقع سياسي جديد يقوم على التعامل مع الوجود العسكري «الإسرائيلي» في أجزاء من الجنوب باعتباره أمرًا يمكن أن يستمر إلى حين تحقق شروط أمنية تضع «إسرائيل» بنفسها معاييرها. وبهذا المعنى، يُعتَبَر أن الاتفاق لا ينهي الاحتلال بقدر ما ينظم إدارته ويمنحه غطاءً سياسيًا وأمنيًا، وهو توصيف ترفضه «إسرائيل» والولايات المتحدة.

كما أن الاتفاق منح «إسرائيل» حرية حركة غير مسبوقة، إذ لم ينجح في وقف العمليات العسكرية بصورة كاملة، ولم يمنع استمرار الغارات والاستهدافات داخل الأراضي اللبنانية. وبذلك، أصبحت السيادة اللبنانية عرضة لتفسيرات أمنية «إسرائيلية» متكررة، فيما بقي لبنان مقيدًا بالتزامات واسعة تحد من خياراته السياسية والعسكرية.

غير أن الاتفاق لم يكن يومًا قائمًا على الإرادة اللبنانية و«الإسرائيلية» وحدها، بل كان جزءًا من هندسة إقليمية أوسع تقودها الولايات المتحدة. لذلك، فإن أي تصدع في هذه الهندسة ينعكس مباشرة على الاتفاق. ومع عودة التوتر الأميركي–الإيراني، تتراجع الأولوية الأميركية لتثبيت التفاهمات الحدودية، لتحل محلها إدارة مواجهة إقليمية مفتوحة تتداخل فيها ساحات الخليج والعراق وسورية ولبنان.

وتدرك «إسرائيل» أن تصاعد الصراع مع إيران يعني عمليًا أن الجبهة اللبنانية ستبقى عنصرًا أساسيًا في معادلة الردع. ولذلك، فإنها تميل إلى توسيع هامش عملياتها العسكرية كلما ارتفع مستوى التوتر مع طهران، باعتبار أن أي تهديد محتمل من الشمال يجب احتواؤه استباقيًا. ما يجعل استقرار الجنوب اللبناني مرتبطًا مباشرة بمسار العلاقة الإيرانية–الأميركية.

ومن هنا، يصبح اتفاق الإطار أولى ضحايا التصعيد. فهو اتفاق بُني على فرضية التهدئة، بينما تعود المنطقة اليوم إلى منطق الاشتباك. والاتفاقات الأمنية لا تعيش عندما تتغير البيئة الاستراتيجية التي أوجدتها. فالنصوص القانونية قد تبقى، لكن قدرتها على إنتاج الاستقرار تتآكل كلما ارتفع منسوب الصراع الإقليمي.

وقد لا يُعلن أحد انتهاء الاتفاق رسميًا، لكنه قد يدخل مرحلة التعطيل العملي. فاللجان قد تتوقف، وآليات التنفيذ قد تتجمد، بينما تعود الوقائع الميدانية لتصبح المرجع الحقيقي في إدارة الحدود. وعندما تصبح القوة العسكرية هي اللغة السائدة، تتراجع قيمة الاتفاقات السياسية مهما بلغت دقتها.

إن مستقبل اتفاق الإطار لن يُحسم في بيروت ولا في «تل أبيب» وحدهما، بل في طبيعة العلاقة بين واشنطن وطهران. فإذا استمر التصعيد، فإن الاتفاق مرشح لأن يتحول إلى إطار شكلي . هذا دون التطرق إلى أن هذا الاتفاق الإطاري وُلد ميتًا لأن تطبيقه غير قابل للتنفيذ، إذ إن مفاتيح الأرض ليست مع من يفاوض.

وفي جميع الأحوال، سيبقى هذا الاتفاق موضع انقسام داخل لبنان. فهناك من يراه خطوة ضرورية لتجنب حرب جديدة، فيما يعتبره آخرون اتفاقًا كرّس اختلال موازين القوى ومنح «إسرائيل» أفضلية أمنية وسياسية واسعة، وجعل مفهوم السيادة اللبنانية أكثر هشاشة في مواجهة معادلات القوة الإقليمية.

وربما تكون المفارقة الأبرز أن الاتفاق الذي قُدِّم باعتباره مدخلًا للاستقرار، أصبح اليوم رهينة التصعيد نفسه الذي كان يفترض أن يمنع عودته. وهكذا، يتبين مرة جديدة أن استقرار لبنان لا يُصنع بالنصوص وحدها، بل بالتوازنات التي تحميها، وأن أي اتفاق لا يستند إلى توازن سياسي وعسكري مستدام يبقى معرضًا للاهتزاز مع أول تبدل كبير في المشهد الإقليمي.

هل اقتربت ساعة المواجهة الكبرى؟

محمد حسين إسماعيل

لم تعد المنطقة أمام جولات تصعيد عابرة، بل أمام تحوّل استراتيجي يعيد رسم موازين القوى في الشرق الأوسط. فالمواجهة الأخيرة بين الولايات المتحدة وإيران، وما تبعها من تصعيد على الساحة اليمنية، تؤكد أنّ محور المقاومة لم يعد يكتفي بردود الفعل، بل أصبح جزءاً فاعلاً في معادلة الردع الإقليمية.

الولايات المتحدة، رغم تفوقها العسكري، تبدو اليوم أمام واقع مختلف عما كان عليه قبل سنوات. فكلّ ضربة تقابلها رسائل ميدانية، وكلّ محاولة لفرض معادلة جديدة تواجه بردود تؤكد أنّ زمن العمل العسكري دون كلفة قد انتهى.

وفي اليمن، أثبتت الأحداث الأخيرة أنّ هذا البلد لم يعد الحلقة الأضعف، بل تحوّل إلى لاعب مؤثر في معادلات المنطقة. فالجبهة اليمنية باتت تمتلك القدرة على التأثير في أمن البحر الأحمر والملاحة الدولية، وأصبحت أيّ مواجهة معها تحمل أبعاداً تتجاوز حدود اليمن نفسها.

ومع ذلك، فإنّ الحديث عن حرب إقليمية شاملة يبقى سابقاً لأوانه. فجميع الأطراف تدرك أنّ أيّ انفجار واسع سيحمل أثماناً باهظة، لذلك يبدو أنّ الصراع ما زال يُدار ضمن سياسة الردع المتبادل، مع بقاء احتمال الانزلاق إلى مواجهة أكبر قائماً في أيّ لحظة إذا فشلت الحسابات السياسية والعسكرية.

المؤكد أنّ الشرق الأوسط لم يعُد كما كان. فالتوازنات تتغيّر، ومحاولات فرض الإرادة بالقوة لم تعد تمرّ بسهولة، فيما تزداد قدرة قوى الإقليم على فرض حضورها في أيّ معادلة جديدة.

قد لا تكون الحرب الكبرى قد بدأت بعد، لكن المؤشرات تؤكد أنّ المنطقة دخلت مرحلة عنوانها تغيّر موازين القوة، وأنّ أيّ قرار متهوّر قد يشعل مواجهة ستتجاوز حدود دولة أو جبهة واحدة، لتطال الشرق الأوسط بأكمله...